

## برلمان مصر يعد تعديلا تشريعيًا لفصل أعضاء الإخوان والمتعاطفين معهم

الثلاثاء 4 مايو 2021 10:53 ص

أعلن أمين سر لجنة القوى العاملة بمجلس النواب المصري، النائب "عبد الفتاح محمد"، عن تقدمه بمشروع قانون، يقضي بفصل العاملين بالجهات التابعة للدولة الذين يثبت انتماءهم لجماعة "الإخوان" المحظورة قانونًا، أو المتعاطفين معهم.

وينص مشروع القانون على "إذا حدث شك تجاه موظف يعمل في أية مؤسسة حكومية أنه عضو في جماعة الإخوان (الإرهابية) أو متعاطف معهم، سوف يتم استبعاده بشكل مؤقت، ولو ثبت بعد التحري أنه ينتمي لتلك الجماعة سيتم فصله نهائياً"، بحسب صحيفة "الشروق".

ووفق مقدم المشروع، فإن الجهات المعنية ستشارك في البحث والتحري عن هؤلاء الموظفين، مطالبًا القطاع الخاص أيضًا بالبحث عن هؤلاء، وتطهير جميع مؤسسات الدولة من أي عنصر إخواني، على حد قوله.

في السياق ذاته، أعلن البرلاني "أمين مسعود" أمين سر لجنة الإسكان والمرافق بالبرلمان، عن إعداد مشروع تعديل لقانون الخدمة المدنية يهدف إلى تحقيق الهدف ذاته.

وقال "مسعود" إنه يدرس التعديل التشريعي الذي سيتقدم به لفضل أعضاء الإخوان من وظائفهم، حتى لا يتم الطعن عليه بعدم الدستورية، على أن يشمل جميع الموظفين الذين ينتمون للجماعة في مختلف مؤسسات الدولة بما فيها السكك الحديدية والجامعات والمدارس ومختلف الوزارات والمحافظات.

وتصنف مصر "الإخوان المسلمون" جماعة "إرهابية"، منذ الإطاحة بالرئيس الراحل "محمد مرسي" في انقلاب عسكري 3 يوليو/تموز 2013.

ومن آن لآخر، تتوعد الوزارات المصرية العاملين الداعمين والمتعاطفين مع جماعة "الإخوان المسلمون"، بالفصل، كما يمرر البرلمان الموالي للنظام الحاكم تعديلات تشريعية تسرع من وتيرة فصلهم وظيفيًا.